

## عدل

## أكبر عملية قرصنة في تاريخ لبنان

# القضاء العسكري يطلب السجن 5 سنوات لصحناوي

**طلب قاضي التحقيق العسكري الاول رياض بو غيدا، إنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بحق المدعى عليه في أكبر عملية قرصنة إلكترونية في تاريخ لبنان خليك صحناوي، والمقرصنين اللذين يعملان لحسابه، متهما إياهم بارتكاب جناية. وفي ظل الفراغ القانوني في ما يخص الجريمة الإلكترونية، شبهه بو غيدا المقرصن الذي يستولي على أشياء تخض غيره باستعمال مفاتيح إلكترونية تخلم ابواب الشبكة المحفلة، كالذي يستولي على اموال غيره وهو جوداته بواسطة الكسر والخلم. استخرج بوغيدا مادة قانونية طلب بموجبها للمقرصنين عقوبة السجن لمدة 5 سنوات**

### رصاصات مرتصدة

تحرك القضاء العسكري للتحقيق في اختراق أربعة مدعى عليهم في قرصنة مواقع قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة. أحال مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس الملف على قاضي التحقيق العسكري الأول رياض بو غيدا، الذي استجوب

### اعترف المقرصن رامي ص. بأنّ

### خليف صحناوي زوده ببرنامج

### اختراق لشبكات المؤسسات

### الامنية وكافة الشبكات في لبنان

### فعل القرصنة المنسوب

### إلى صحناوي وشريكه

### يشكّل جريمة بكامل عناصرها

### المادية والمعنوية

الموقوفين الاربعة. جديد التحقيقات كشفه بو غيدا في قراره الاتهامي في اعترافات المقرصن الإلكتروني رامي ص. الذي افاد بأن المدعى عليه خليل صحناوي زوده ببرنامج اختراق

لشبكات المؤسسات الامنية وكافة الشبكات الأخرى في لبنان، كاشفاً أنه استطاع من خلاله الدخول إلى شبكة قوى الأمن الداخلي والحصول على معلومات لسجاول كلمات المرور وملفات لها علاقة بالسير

وجداول أسماء الضباط ومواقع عملهم وأرقام هواتفهم. وذكر أنّه سلم هذه المعلومات لصحناوي. حتى إن صحناوي لم يُنكر تزويده

بهذه البرامج، قائلًا: «طلب مني صحناوي وشريكاه بشكل جريمة. كذلك لم يُنكر صحناوي تسلمه الداتا المقرصنة من رامي المتعلقة بالأجهزة الأمنية قائلًا: «بعد تسلمه لم أعطيها لأحد، ولم أعرها أهمية». غير أنّه بقي يُنكر أن يكون قد طلب من رامي تنفيذ عمليات القرصنة هذه.

استهبل القاضي بو غيدا قراره، معتبرا أنّ فعل القرصنة الذي ارتكبه صحناوي وشريكاه بشكل جريمة بكامل عناصرها المادية والمعنوية، معتبرا أنّها أصبحت اليوم من أكبر التحديات للأمن الوطني في كافة دول العالم. سرد بو غيدا مخاطر القرصنة وتداعياتها على الدولة والشركات الخاصة والمواطنين، معتبرا أنّها قد تطاول «البنى التحتية كقطع اسلاك الاتصالات في قعر البحر، ما يشل خدمات الإنترنت كذلك فإنها تُدثر الاقتصاد الوطني بشكل خطير». ذكر بو غيدا في من قراره أنّه استفسر من المدعى عليهم والشهود عن الفوائد التي قد يجنيها المقرصن فاجابوه: (1) بيع المعلومات المقرصنة. (2) ابتزاز اصحاب المواقع التي تجري



المقرصن رامي ص. يعمل لدى صحناوي، بحيث كان يزوده بالمعلومات المقرصنة وطريقة الدخول إلى الشبكات المذكورة (رشيف)

قرصنتها للحصول على قدية منهم مقابل عدم نشر المعلومات. تماما كجريمة الخطف والمطالبة بدية مالية. (3) الخطورة الأمنية المتمثلة قاضي التحقيق العسكري الأول عباس إبراهيم. إضافة إلى الحصول على أسماء الموظفين ومراكزهم وطريقة عمل كاميرات المراقبة في بيروت ومحاضر مخالفات السير، حيث يستطيع ذكر أنّ إيهاب ش. يساعد في «أوجيرو» وشركات خاصة وبنوك وتوزيعهم وطريقة عمل كاميرات المراقبة في بيروت ومحاضر مخالفات السير، حيث يستطيع ذكر أنّ إيهاب ش. يساعد في «أوجيرو» وشركات خاصة وبنوك وتوزيعهم وطريقة عمل كاميرات المراقبة في بيروت ومحاضر مخالفات السير، حيث يستطيع ذكر أنّ إيهاب ش. يساعد في «أوجيرو» وشركات خاصة وبنوك وتوزيعهم وطريقة عمل كاميرات المراقبة في بيروت ومحاضر مخالفات السير، حيث يستطيع ذكر أنّ إيهاب ش. يساعد في «أوجيرو» وشركات خاصة وبنوك وتوزيعهم وطريقة عمل كاميرات المراقبة في بيروت ومحاضر مخالفات السير، حيث يستطيع

ذكر رامي أنّه لم يعثر على معلومات لدى أمن الدولة، فقرر أخذ عناوين البريد الإلكتروني لأكثرية الضباط. أما بالنسبة إلى الأمن العام، فذكر أنّه حصل على معلومات من البريد الإلكتروني للمدير العام عثر فيها على دعوات إلى مؤتمرات ومعلومات عن الضباط، منهم الضابط من ال قشمر المسؤول عن

المعلوماتية في الأمن العام. اللافت أنّ المقرصن رامي ردّ على سؤال القاضي عن سبب عدم استعانة صحناوي بالموظفين الأجانب الذين يعملون في شركته، والاستعانة به هو، بالقول: «رفضوا طلبه بتزويده بمعلومات مقرصنة». لماذا قبلت أنت؟ اجاب رامي: «لأنه كان يساعدني ماديا وأعطاني وظيفة عنده». أما الموقوف الثاني إيهاب ش. فردّ على سؤال القاضي عن دور صحناوي بالقول: «إنّ صديقي رامي أخبرني أنّ خليل صحناوي كان يطلب قرصنة مواقع شركات ومؤسسات أمنية». أما الموقوف الثالث كريستوفر د. فافاد خلال التحقيق بأنّ المقرصن رامي وإيهاب طلبا منه المساعدة التقنية بالوصول من شبكة قوى الأمن الداخلي إلى كاميرات السير، لكنّه رفض مساعدتهما لعدم توريط نفسه. ولدى سؤاله عن سبب عدم إبلاغ قوى الأمن: ردّ: «اتبعت سياسة النأي بالنفس».

وخلص بو غيدا إلى أنّ رامي وإيهاب أقدموا على قرصنة المواقع الأمنية يطلب من المدعى عليه صحناوي، واعتبر أنّهما بعد قرصنتهما لهذه المواقع حصلا على معلومات «يجب أنّ تبقى المسروقة، بحيث أنّه لو لم يُزودهما بتلك البرامج، لما استطاعا قرصنة تلك الشبكات. أما في ما يتعلق بكريستوفر، فرأى أنّ عناصر الجرم الملاحق به غير مكتملة. وقد اسندد بوغيدا، بصورة رئيسية، إلى نص المادة 282 من قانون العقوبات، التي تنص على أنّ «من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات (يجب أن تبقى سرية) أو استحصل عليها، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة»، أي السجن لحد خمس سنوات، والحبس في الفقرة الثانية بالإشارة إلى أنّه إذا أقرّفت هذه الجناية لمنفعة دولة أجنبية كانت قاضي التحقيق العسكري الأول في هذا التشبيه لتعبد سرد القصة منذ بدايتها. بدأ من إلقاء القبض على المقرصن رامي ص. وإيهاب ش. اللذين قرصنا مواقع هيئة ضباط أمنها، وشركات خاصة وبنوك وشركات خاصة منها. استجوب بو غيدا المقرصن رامي ص. الذي ذكر أنّ إيهاب ش. يساعد في «أوجيرو» وشركات خاصة وبنوك وشركات خاصة منها. استجوب بو غيدا المقرصن رامي ص. الذي ذكر أنّ إيهاب ش. يساعد في «أوجيرو» وشركات خاصة وبنوك وشركات خاصة منها. استجوب بو غيدا المقرصن رامي ص. الذي ذكر أنّ إيهاب ش. يساعد في «أوجيرو» وشركات خاصة وبنوك وشركات خاصة منها. استجوب بو غيدا المقرصن رامي ص. الذي

ذكر رامي أنّه لم يعثر على معلومات لدى أمن الدولة، فقرر أخذ عناوين البريد الإلكتروني لأكثرية الضباط. أما بالنسبة إلى الأمن العام، فذكر أنّه حصل على معلومات من البريد الإلكتروني للمدير العام عثر فيها على دعوات إلى مؤتمرات ومعلومات عن الضباط، منهم الضابط من ال قشمر المسؤول عن

### المشهد السياسي

## حملة مكافحة الفساد تنطلق في الأهن العام

## توقيف 3 ضباط ورتيب

### باشرة المديرية العامة

### لامت العام بتفيزد حملة

### لمكافحة الفساد في

### صفوحها افتحتها

### بتوقيف ثلاثة ضباط ورتيب

### بشبهة تلقي رشوة من

### صيافة، وفيما تسمر

### التحقيقات معهم. أكدت

### مصادر أمنية ان المديرية

### سجري حملة توقيف

### شاملة بالمشبه فيهم من

### عناصرها وضباطها

يصطدم أمل الرئيس سعد الحريري بإنجاز الحكومة خلال عشرة أيام بالحائط، فتعود مسألة التحالف إلى المربع الأول، ربطا باستمرار الخلاف على الأحجام والحقائق، وخاصة بين التيار الوطني الحر والقوات. ولما كان الحريري قد بنى تفاوله على نتائج لقائه برئيس الجمهورية، الذي لمّح إلى موافقته على التنازل عن نيابة رئاسة الحكومة لحساب القوات. عاد هذا المسار ليتعرقل، ربطا برفض القوات الاكتفاء بالحصول على نيابة الرئيس من دون حقيبة، وأصرارها في المقابل، على حصولها على حصة من أربعة وزراء بحقائب، أحدهم يكون نائباً لرئيس الحكومة. وأكثر من ذلك، فقد أصرت القوات على الحصول على حقيبة العدل، التي يتمسك بها رئيس الجمهورية أيضاً.

وفيما تردد أن باسيل عاد أيضاً إلى التمسك بحقيبة لطلال أرسلان، نفت مصادر الحزب الاشتراكي ذلك، مؤكدة أن العقدة المسيحية هي التي أطاحت بالتفاؤل الذي تحدّث عنه الحريري. مع ذلك، فقد بدا واضحاً أن العقدة الدرزية لم تذهب في طريق الحل، خاصة أن التناجيب ما زال قائماً بشأن الوزير الدرزي الثالث، الذي يريده النائب السابق وليد جنبلاط شخصية وسلطة يُثقّق عليها مع رئيس الجمهورية،

والذي يصنّ النائب طلال أرسلان على أن يسميه هو. وبعد أن قال عضو اللقاء الديمقراطي النائب أكرم شهيب من عين التينة: «عندما يصبح الكل جاهزاً لتقديم تنازلات لولادة الحكومة يحكو معنا»، عرّد جنبلاط مشيراً إلى أن «الدعوة إلى التسوية مطلوبة من جميع الفرقاء، لكن حذار أن يُفسرها البعض، أبأ كان، أنها تنازل عن الثوابت، وعلى هذا لن نقبل بأخضنة طروادة جديدة في الوزارة المقبلة». وأضاف: «يكفي الوجود والمتحكم على حساب الكفاءة والمواهب والإنجازية والإصلاح». لافتاً إلى أن «هذا التوضيح ضروري لإسكات أصوات النشاز وتعييق اليوم». ولم

## ”

### تفاؤل الحريري

### يتعزّر بالمقد نفسها:

### عدد مقاعد القوات

### وحقائبها

## “

التوقيف مع الموقوفين يجري بالباشرة مباشر من إبراهيم (هيلم الموسوي)



## سياسة

### السياسة

## حملة مكافحة الفساد تنطلق في الأهن العام

## توقيف 3 ضباط ورتيب

يتأخر إرسال بالرء، إذ أشار عبر تويتر أيضاً إلى أنه «تؤيد الدعوة إلى تسوية من دون التنازل عن الثوابت وعدم القبول بأخضنة طروادة تعطي العهد وما يمثل من طرف اللسان حلوة وتروغ منه كما يروغ الثعلب».

من جهته، لم يتسحق الرئيس نبيه بري في الأجواء الإيجابية التي بنّتها الحزبية إيجابية وأعدة». كذلك كرر الحزيري، فقال: «ما تقول قول تبصير بالمكبول»، مضيفاً أن هناك «حركة ناشطة اليوم، والبعض يتحدث عن أجواء إيجابية وأعدة». كذلك كرر التحذير من مخاطر تأخير التشكيل، مشيراً إلى أنه «إن الاوان لكي يتحمل الجميع مسؤولياتهم من أجل حسم موضوع الحكومة»، داعياً إلى «تواضع كل الأطراف في التعامل مع عملية التشكيل». وفي إطار تأكيده فصل العمل التشريعي عن مسار تشكيل الحكومة، أعلن أن المجلس «سيستمر بتحمل مسؤولياته والقيام بدوره، وسيكون هناك جلسة تشريعية قبل نهاية هذا الشهر». وفي سياق متصل، دعا بري إلى عقد جلسة عامة يوم الثلاثاء المقبل لانتخاب اميئي سر وثلاثة مفوضين أعضاء هيئة مكتب المجلس وأعضاء اللجان النيابية.

### اجتماع كهربي

وعلى صعيد آخر، استقبل بري وزير الطاقة سيزار أبي خليل والمدير العام لرئاسة الجمهورية أنطوان شقير، بحضور الوزير علي حسن خليل، حيث جرى التباحث في السبل القانونية لتغطية العجز في موازنة كهرباء لبنان، وسبل تغطية فارق أسعار الفيول. وأعلن أبي خليل بعد الجلسة أنه «اتفق على خطوات ستتابعها مع وزير المال وفي مجلس النواب مع أمين سر تغتل نواب لبنان القوي إبراهيم كنعان، لكي نؤمن الفيول اللازم حتى آخر السنة من أجل أن نؤمن التيار الكهربائي ولا تلجا إلى التقنين، ومن أجل استمرار الخدمة الكهربائية كما هي، في ظل ارتفاع أسعار البترول، وفي ظل زيادة القدرة الإنتاجية للكهرباء».

وأوضح وزير الطاقة أنه سبق أن وقع ووزير المال ورئيسي الحكومة والجمهورية على مرسوم سلفة خزينة للكهرباء (بقيمة 640 مليار ليرة)، مشيراً إلى أنه «نحن في إطار متابعة هذا الأمر في مجلس النواب لكي يأخذ الشكل القانوني وفق الأصول المرعية الإجراء» (يتطلب السير بالمرسوم تأمين الاعتمادات اللازمة من قبل مجلس النواب).

(الأخبار)

#### تقرير

### عدادات المولدات: وزارة الاقتصاد تتخط

شكل كان، بين المشترك القديم والمشترك الجديد. وأكثر من ذلك، فإن التخبط في قرار خوري يظهر في بيانه «التوضيحي» الذي أشار إلى أن «عدداً كبيراً من أصحاب المولدات قد تقاضوا قيمة اشتراك شهر تشرين الأول مسبقاً من المشتركين. وحيث إنه من المحظر تقاضي قيمة الاشتراك مسبقاً، لذلك لا يحق لصاحب المولد تقاضي التأمين، لكن اعتبار قيمة الاشتراك المدفوع مسبقاً بمثابة التأمين، وإجراء مقاصة بينه وبين المشترك بحيث لا يحق لصاحب المولد أن يحتفظ بتأمين يتجاوز ما نص عليه التعميم رقم 1/13ات المذكور أعلاه».

(الأخبار)

لأن قرار تركيب عدادات لمشتركي مولدات الكهرباء، الخاصة كان غير مدروس ولا يهدف إلا إلى البحث عن إنجازات وهمية. لا ينفك وزير الاقتصاد يصدر بيانات توضيحية لقراره الصادر في حزيران الماضي والتعلق بإلزام أصحاب المولدات تركيب عدادات للمشتركون. وبعد أن رضخ منذ يومين لمطالب أصحاب المولدات، مشرعاً لهم الحصول على أموال طائلة من المشتركين، من خلال تشريع حصولهم على تأمين مرتفع، يبدأ بـ100 ألف ليرة لأول 5 أمبير، ويزداد إلى 75 ألفاً مع كل 5 أمبير إضافية. عاد أمس ببيان توضيحي جديد، يتحدث عن «البلبلة والارتباك» وأصدر قراره الاتهامي بشأنه أمس، فمتمصل باختراق مواقع أجهزة أمنية.